الأمم المتحدة

S/2005/416

مجلس الأمن

Distr.: General
27 June 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أقدِّم طيا رسالة من معالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الخارجية بشأن الأنشطة التخريبية والأعمال العدوانية التي ترتكبها إريتريا ضد السودان (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الفاتح **عروة**
الممثل الدائم.

300605 300605 05-39997 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان

[الأصل: بالعربية]

١ - أكتب لكم مرة أخرى حول أمر طالما تلاحقت فيه الشكاوى المتكررة من حكومة السودان إلى مجلسكم الموقّر ألا وهو الاعتداءات والممارسات التخريبية الهدامة التي تقوم بها دولة إريتريا ضد السودان هادفة بذلك إلى نسف اتفاق السلام الذي تحقق في جنوب السودان بعد جهود مضنية، وإلى عرقلة المساعي الجارية في أبوجا الآن لتحقيق السلام والاستقرار في إقليم دارفور.

٢ - وفي الوقت الذي تبذل فيه حكومة السودان الجهود المكثفة في كافة الجبهات والأصعدة من أجل تحقيق السلام والوفاق الأشمل في كل أرجاء البلاد، يؤسفني إبلاغكم بتمادي إريتريا، في خرق صارخ لميثاق الأمم المتحدة، في مواصلة دورها التخريبي الذي من شأنه زعزعة الاستقرار وتهديد الأمن القومي السوداني، وفي هذا السياق أرجو أن أنقل إليكم الآتي:

أولا - لا شك أنكم تابعتم جميعا الجهود المكثفة التي تبذل الآن في أبوجا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عاجلة تضع نهاية للنزاع في دارفور. وقد بعثت الحكومة بوفد رفيع المستوى ومفوض تفويضا كاملا. وفي هذا الإطار طرح الوسطاء وثيقة لإعلان المبادئ لتحكم سير المفاوضات والإسراع بها. إلاّ أن إريتريا التي أرسلت وفدا إلى أبوجا، بدون دعوة من الاتحاد الأفريقي، ورغم تحفظات حكومة السودان، أصرّت على بقاء وفدها في أبوجا والمشاركة في المفاوضات بصفة مراقب، الذي عمل على تحريض الحركات المتمردة، لا سيما حركة العدل والمساواة، لتبني مواقف متصلبة لإجهاض جولة المفاوضات، ولسنا في حاجة لسرد العراقيل التي تواجه المفاوضات الآن بسبب ذلك.

ثانيا - قام النظام الإريتري مؤخرا بتنظيم عدة مؤتمرات لمجموعات المعارضة السودانية المسلحة بإريتريا آخرها مؤتمر ربدة داخل الحدود الإريترية، الذي أعلن فيه قيام ما يسمى بتنظيم جبهة الشرق التي تتكون من مؤتمر البجا ومجموعة الأسود الحرة ومتمردي دارفور.

ويواصل النظام الإريتري تقديم الدعم السياسي والتدريبي واللوجستي لهذه التنظيمات. وفي هذا السياق أقامت الحكومة الإريترية في الشهور الأخيرة عدة

معسكرات داخل أراضيها تنطلق منها العمليات العسكرية لهذه الجماعات ضد السودان، وهذه المعسكرات هي:

(أ) معسكر حديش وهو المقر الرئيسي للحركات المسلحة ويقع في منطقة ربدة على خور لكوبيب ويبعد حوالي ٣٠ كيلومترا عن الحدود السودانية؛

(ب) معسكر هوميت بالقرب من جبل أداسر؛

(ج) معسكر عقاييد في أعالي خور ساوا؛

(د) معسكر شعلوتي ناحية منطقة ربدة؛

(هـ) معسكر أم علوبة غرب قلوج وبه حوالي ٢ ٠٠٠ مقاتل.

ثالثا - في إطار المعالجات المتكاملة، السياسية والتنموية والإنسانية والاجتماعية التي تنتهجها الحكومة بغية إيجاد تسوية للأوضاع في شرق السودان لتكمل مساعي السلام في الأجزاء الأخرى من البلاد، عقدت الحكومة المؤتمر التفاكري الثاني حول قضايا شرق السودان بمدينة كسلا في يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ شارك فيه ممثلون لأبناء شرق السودان بمختلف قبائلهم وفئاتهم وألوانهم السياسية.

وفي يوم ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ وأثناء عودة الوفود المشاركة في المؤتمر إلى مناطقها في ولايات كسلا والقضارف والبحر الأحمر تسللت قوة مسلحة من داخل إريتريا تضم عناصر من مؤتمر البجا وحركة العدل والمساواة وقامت باختطاف ثلاثة من نواب المجلس التشريعي لولاية البحر الأحمر هم:

(أ) النائب تاج السر وداعة طه الفضل، عن الدائرة (٥) بورتسودان ورئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس التشريعي لولاية البحر الأحمر؛

(ب) النائب عيسى العمدة خميسان موسى، عن الدائرة (٩) بورتسودان؛

(ج) النائب محمود عثمان إدريس حامد، عن الدائرة (١٠) بورتسودان ورئيس لجنة الخدمات بالمجلس التشريعي.

هذا إلى جانب اختطاف خمسة من العسكريين في نفس الحادث وهم:

(أ) رقيب شرطة محمود حامد الفكي؛

(ب) عريف أبو عبيدة محمد بخيت جبارة؛

(ج) وكيل عريف حسين محمد طاهر؛

(د) وكيل عريف زكريا عبد النبي إسحق؛

(هـ) جندي شرطة حمد أدروب حمد.

ونلفت الانتباه هنا إلى أن هذه العملية تمت بقيادة المدعو حامد إلياس تاي الكريم بتوجيه مباشر من الجنرال الإريتري تخلى منجوس المسؤول عن ملف المعارضة السودانية في إريتريا.

هذا وقد اعترفت الحركتان بتنفيذ الهجوم واختطاف المذكورين أعلاه في بيانات رسمية صادرة عنهم (انظر المرفق رقم ١).

رابعا - تحتضن إريتريا مقر قيادة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، ورغم ذلك، وإيمانا من حكومة السودان بحتمية السلام الشامل والوفاق الوطني، قادت الحكومة حوارا متصلا مع التجمع الوطني الديمقراطي توج بالمفاوضات التي جرت في القاهرة برعاية فخامة الرئيس المصري حسني مبارك وأثمرت عن التوقيع على اتفاق سلام بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بحضور الرئيسين حسني مبارك وعمر حسن أحمد البشير والدكتور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ومن المؤسف أيضا أنه وقبل أن يجف مداد هذا الاتفاق، دفعت إريتريا بمجموعات مسلحة من مؤتمر البجا وحركة العدل والمساواة نفّذتا هجوما غادرا يوم ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على منطقة دوليبياي التي تقع بالقرب من مدينة طوكر ونجم عن الهجوم الآتي:

الأسرى والمفقودين:

- أسر الملازم أول عبد العظيم محمد محمود
- ٣٥ من ضباط الصف والجنود بين أسير ومفقود

الجرحى:

- ضابطة وأربعة من ضباط الصف والجنود.

كما استولى المهاجمون على المعدات العسكرية والأسلحة التالية:

- عربة لاندكروزر بيك أب
- راجمة عيار ١٠٧

- مدفع هاون عيار ٨٢
- مدفع B10 M/D
- مدفع SPG 9
- خمسة مدافع هاون عيار ٦٠,٧٥
- ست قاذفات صاروخية RPG
- مدفع قرونوف واحد
- ثلاثة رشاشات دوشكا عيار ١٢,٧

وقد تبنى كل من مؤتمر البجا وحركة العدل والمساواة هذا الهجوم في البيان العسكري رقم (١) والبيان العسكري رقم (٢) واعترافا بإحداث الخسائر التي ورد ذكرها (انظر المرفق رقم ٢).

وهذا الهجوم الغادر، إلى جانب كونه يشكل اعتداء مباشر على السودان، يهدف أيضا إلى نسف الاتفاق الهام الذي تم التوقيع عليه في القاهرة.

خامسا - إن مجلسكم الموقر يدرك، أكثر من أية جهة أخرى، أن ما تقوم به إريتريا من تقويض لجهود السلام في دارفور والسودان بصفة عامة وتدريب للمجموعات الدارفورية المسلحة التي وقّعت على اتفاقية إنجمينا لوقف إطلاق النار وبروتوكول أبوجا بشأن المسائل الأمنية، وتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية وتمكينها لوجستيا للانطلاق من داخل أراضيها، يشكل خرقا واضحا لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٦ و ١٥٩٠ و ١٥٩١ ونشير تحديدا إلى الفقرتين (٧) و (٨) من منطوق القرار ١٥٥٦ اللتين تلزمان كل الدول بعدم تقديم السلاح والتدريب للكيانات غير الحكومية والأفراد من دارفور.

٣ - إننا نتعجب كوننا ظللنا وعلى مدى الأعوام الماضية نودع شكاوانا المتكررة لدى مجلس الأمن حول خروقات واعتداءات دولة إريتريا والتي بلغت ست شكاوى، ومن المؤسف أنه حتى هذه اللحظة لم تصدر عن مجلس الأمن مجرد إشارة ناهيك عن الإدانة لهذه الانتهاكات الواضحة للشرعية الدولية والتي نحسب أن مجلس الأمن بصمته تجاهها قد شجّع إريتريا على التمادي أكثر فأكثر في تصعيد عملياتها المعادية للسودان.

٤ - إن النشاط التخريبي الذي تضطلع به إريتريا تجاه جهود السلام في السودان وتصعيد العمليات العسكرية المباشرة عبر حدود السودان الشرقية يرشح الأوضاع لانفجار يصعب

السيطرة عليه ويؤثر على الاستقرار في الإقليم بأسره ما لم ينهض مجلسكم الموقّر بمسؤولياته بصورة عاجلة وحاسمة بإجراءات تتمثل في الآتي:

(أ) توجيه رسالة لا لبس فيها من المجلس لإريتريا لوقف عدوانها على السودان؛

(ب) إلزام إريتريا بالامتثال للقرارات الصادرة عن المجلس تجاه الأوضاع في دارفور؛

(ج) وقف الدعم العسكري للجماعات المسلحة بشرق السودان وغربه وإغلاق معسكرات التدريب وقواعد الانطلاق.

(د) إعادة الأسرى والمفقودين والمعدات التي تم الاستيلاء عليها وأخذت إلى داخل الأراضي الإريترية في هجومي يومي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٥ - ظلت حكومة السودان تتحلى بأقصى قدر من الحكمة وضبط النفس وتلجأ إلى مجلس الأمن كأعلى سلطة مناط بها صون الأمن والسلم الدوليين، إلا أن معين صبرها قد نفد وطفح الكيل وسيجد السودان نفسه مضطرا، إزاء هذا التصعيد الخطير، لممارسة حقه المشروع في الدفاع عن سيادته ووحدة وسلامة أراضيه وهو حق كفله له تماما ميثاق الأمم المتحدة.